رأت أن الأرباح المحتجزة كفيلة بسد العجز دون حاجة للسحب من «الأجيال» والدين العام

«الميزانيات البرلمانية» ترفع اجتماعها لاعتذار الوزراء عن الحضور «لعدم أداء القسم أمام المجلس»

رفعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعها الذي كان مقررا عقده أمس لمناقشة مرسوم التحاسب والأرباح المحتجزة لدى مؤسسة البترول الكويتية لعدم حضور الوزراء المعنيين، موجهة الدعوة لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء لحضور اجتماع الاربعاء المقبل لشرح أسباب العجز وعدم توريد الأرباح المحتجزة لسد هذا العجز.

وقال مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب الدكتور بدر الداهوم في تصريح صحفي: «اجتمعت اللجنة اليوم لمناقشة مرسوم التحاسب وتم رفع الاجتماع لعدم وجود الوزراء المختصين ونظرا لأهمية هذا الموضوع كان من المفترض حضورهم»، مشيرا الى أن «الوزراء اعتذروا عن عدم الحضور بداعي عدم أدائهم القسم الدستوري في قاعة عبدالله السالم».

اجتماع سابق للجنة الميزانيات

ورأى أن «عذر الوزراء بعدم حضور اجتماعات اللجنة بداعي عدم القسم أمام المجلس غير صحيح ومخالف للدستور»، مشيرا الى أن قسمهم في قاعة عبدالله السالم هو لتمكينهم كأعضاء في المجلس التشريعي أما صفتهم التنفيذية فهي قائمة متذ قسمهم أمام صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وأعادة للبلد سالما معافا".

وأوضح الداهوم أن «لجنة الميزانيات ترى بأن الدولة ليس لديها عجز مالي وهناك أرباح محتجزة تفوق المليارات وكان يجب على الجهات المختصة توريدها للدولة وسد العجز دون الحاجة للجوء إلى صندوق الأجيال أو الدين العام».

وبينانه ليس هناك خلل في الميزانية وإنما هناك قصور من الحكومة ذاتها وبعض جهاتها بعدم توريد أرباحها للميزانية العامة للدولة".

وأشار الى أنه نظرا لأهمية هذا الموضوع ستشرع اللجنة بتوجيه الدعوة مرة أخرى للوزراء لحضور الاجتماع يوم الأربعاء المقبل لشرح هذا الموضوع والدعوة موجهه لجميع الأعضاء لحضور هذا الاجتماع الذي سيكون في مسرح مجلس الأمة.

ودعا الداهوم سمو رئيس مجلس الوزراء للتعاون بهذا الجانب وأن يشرح للشعب الكويتي وممثلي الأمة أسباب هذا العجز ولماذا لا تورد أرباح بعض الجهات المحتجزة لسد العجز المالي.

أكد أن الوضع الحالي لا يخدم العمالة الوطنية

الحمد يقترح رفع سقف المرتب الذي يحتسب على أساسه المعاش التقاعدي في القطاع الأهلي

أحمد الحمد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة "2" من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة "2" من الأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976 المشار إليه النص الآتي:

يكون الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا القانون على النحو التالي:

أ- "1500" دينار شهرياً، بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البنود 1 و3 و4 من البند "م" من المادة "1" من هذا القانون.

ب - "1750" دينارا شهرياً، بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البند 2 من البند "م" من المادة "1" من هذا القانون، وتحدد قيمة الاشتراكات وفق شرائح يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.

ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة، تعديل الحد الأقصى المشار إليه وذلك في الحدود التي يسمح بها المركز المالي للصندوق المنصوص عليه في المادة "11" من هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

حددت المادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم "٦١" لسنة ١٩٧٦، سقف المرتب الذي يحتسب على أساسه المعاش التقاعدي بـ ١٥٠٠ د.ك شهريا، وأجازت نفس المادة للوزير – بعد موافقة مجلس الإدارة – تعديل هذا السقف وذلك في الحدود التي يسمح بها المركز المالي لصندوق تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة المنصوص عليه في كل من المادتين 10 و11 من نفس القانون. واعتبارا للقرار الصادر في 6 فبراير ٢٠٠٥ برفع الحد الأقصى للمرتب في التأمين التكميلي إلى ١٢٥٠ د. ك شهرياً ابتداء من ١ يوليو ٢٠٠٥، فإن مجموع الحد الذي يحتسب على أساسه المعاش التقاعدي يكون ٢٧٥٠ د.ك وذلك بالنسبة لجميع المؤمن عليهم المذكورين في المادة ١ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه.

وإذا كان القانون قد أجاز للوزير تعديل سقف الحد الأقصى على نحو ما جاء في "المادة ٢" فإنما لكون المشرع قد استشعر ضرورة مراجعة هذا الحد دوريا لمواكبة التطورات والزيادات والتغيرات التي قد تطرأ على الرواتب أو على أوضاع مختلف فئات المؤمن عليهم.

والواضح أن جميع الاعتبارات تتقاطع على أن سقف الراتب التقاعدي بوضعه الحالي لا يخدم العمالة الكويتية الحالية والمستقبلية، والمعاشات المستحقة يجب أن تكون انعكاساً لدخل المشترك وعلى قدر تحملاته الفعلية وذلك ما هو غير متحقّق بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص الذين يتحملون قسطا أعلى من نظرائهم في القطاع العام، إذ تُضاف في حساب الراتب الأساسي قيمة دعم العمالة كما يتحملون الاشتراك في بدل البطالة الذي لا يستفيدون منه بالطبع عند الإحالة إلى التقاعد.

ثم إن زيادة الرواتب في القطاع الخاص تنعكس على القسط المدفوع للتأمينات كما أن العديد من الرواتب أضحت تقارب مستويات الراتب التقاعدي الأساسي ما يبرر إعادة النظر في السقف المعتمد حاليا.

لذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق لاستدراك هذا الأمر حيث نصت مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة "2" من قانون التأمينات الاجتماعية نص جديد يُرفع بمقتضاه الحد الأقصى للمرتب بالنسبة للمؤمن عليهم في القطاع النفطي والأهلي إلى ١٧٥٠ د ك بدلا من ١٥٠٠ د. ك ليكون المبلغ الإجمالي هو ٣٠٠٠ د ك بدلا من ٢٧٥٠ د ك "باعتبار أن السقف بالنسبة للراتب في التأمين التكميلي هو ١٢٥٠ د. ك".

وهذا الاقتراح من شأنه أيضا المساهمة في تشجيع الإقبال على العمل بالقطاع الخاص انسجاما مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ والدور المنوط لهذا القطاع كشريك في التنمية الاقتصادية وجاذب للعمالة الوطنية، كما من شأنه أيضا تحفيز العاملين البالغين سن التقاعد على إفساح المجال لتوفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب.

دعا أيضا لإنشاء مركز إسلامي متكامل بمنطقة إشبيلية

الخنفور يقترح السماح للمواطنين بإقامة ديوانيات خارج المنزل

سعد الخنفور

أعلن النائب سعد الخنفور عن تقديمه اقتراحا برغبة بالسماح للمواطنين بإقامة ديوانيات خارج المنزل وذلك في المساحات القريبة من أماكن السكن الخاص، جاء في مقدمته:

نظرا لأهمية الديوانيات في حياة الأسرة والمجتمع الكويتي، ومع صعوبة إقامة وتجهيز ديوانية داخل أغلب منازل المواطنين بسبب وجود أكثر من جيل وأسرة بالمنزل الواحد الناتج عن تكدس الطلبات الإسكانية منذ سنوات، فضلا عن مساحات البيوت الصغيرة التي لا تحتمل إقامة ديوانية بداخله، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

السماح للمواطنين بعد التنسيق مع الجهات المختصة ووفق رسوم إيجار سنوية رمزية بمنح ترخيص بإقامة ديوانية خارج المنزل وفق اشتراطات تحددها البلدية والجهات الأخرى المختصة وذلك في المساحات القريبة من أماكن السكن الخاص.

كما أعلن النائب سعد الخنفور عن تقديمه اقتراحا برغبة بإنشاء مركز إسلامي متكامل بمنطقة إشبيلية لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية، جاء في مقدمته:

نظرا للإقبال المتزايد على مراكز تحفيظ القرآن الكريم من قبل جميع الأعمار وعدم وجود مركز متخصص لتحفيظ القرآن وتعليم التجويد والعلوم الشرعية في منطقة إشبيلية على الرغم من كثافتها السكانية المرتفعة، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مركز إسلامي متكامل بمنطقة إشبيلية لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية لديننا الإسلامي الحنيف لكافة الأعمار – أطفال، رجال، سيدات.

طالب الحكومة بالتخفيف عن المواطنين

خليل الصالح : لن نقبل بتهديد المواطنين في رواتبهم أو استنزاف صندوق الأجيال

سعد الخنفور

طالب النائب خليل الصالح الحكومة، وبشكل فوري بالالتزام بتوجيهات سمو الأمير والتخفيف عن كاهل المواطنين.

وقال الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن « توجيهات سمو الامير للحكومة بعد اداء القسم مباشرة تسطر بالذهب وسموه حفظه الله ورعاه الذي يعيش معاناة ابنائه امر الحكومة بالتخفيف عن المواطنين».

وأضاف « نكرر ما قلناه في اللجنة المالية باننا لن نقبل بتهديد المواطنين في رواتبهم والمساس بجيوبهم او استنزاف صندوق الاجيال ، وسنقف بالمرصاد لوزير المالية الذي قال إنه لا توجد رواتب لشهر ابريل بسبب عدم وجود سيولة».

وأوضح أن موضوع عدم وجود السيولة سبق وذكره الوزير السابق بانه لا توجد رواتب في شهر سبتمبر الماضي، ثم جاءت الحكومة بأمر لم يسبقها إليه أحد بطلب سحب ٥ مليارات دينار من صندوق الاجيال سنويًا دون تحديد تاريخ معين اي بشكل مفتوح . وأكد الصالح ان صندوق الأجيال القادمة هو العمود الفقري للنظام المالي في الداخل والخارج كما انه مرتبط بالتصنيف الائتماني وتحول له سنويا 7٪ تقريبا من الإيرادات، مشيرا إلى أن السحب من هذا الصندوق يهدد التصنيف الائتماني للبلاد .

وأكد أن « موضوع السحب من الصندوق الاجيال، كما أن طلب السماح بالدين العام يجب ان يكون وفق آلية ومراقبة كي يتم معرفة كل دينار اين تم صرفه ، ولا يكون الطلب عاما كما هو في الطلب الموجود».

وشدد الصالح على تأييده لجميع القضايا التي تهم المواطن وفي مقدمتها اسقاط القروض وإقرار استبدال الإجازات اثناء الخدمة.

أكد أن هناك تقصيرا من المعنيين بالعملية التعليمية في البلاد

صالح المطيري: مشاكل دراسية في الفصل الدراسي الثاني تكشف ضعف استعدادات «التربية»

أعرب النائب د. صالح المطيري عن استغرابه من استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد، معتبراً أن هناك تقصيرا من المعنيين بالعملية التعليمية في البلاد.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة، إنه توجه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بأسئلة تخص وزارة التربية عن استعداداتها للفصل الدراسي المقبل، مؤكدا اهمية موضوع التعليم باعتباره ركيزة أساسية للارتقاء بالأمم.

وأضاف أن " وزارة التربية مهيكلة بنظام متطور، ورغم ذلك هناك أوجه قصور طالت المناهج، حيث إن هناك كتبا دراسية للفصل الدراسي الثاني غير متوافرة ولم توزع حتى الآن.

وأشار إلى وجود شكاوى من أولياء الأمور في هذا الجانب توافر تلك الكتب، معتبراً ذلك دليل ضعف استعدادات الوزارة للعودة إلى المدارس.

وطالب المطيري وزير التربية بضرورة الرد على الأسئلة البرلمانية، والقيادات التعليمية التي لا تريد العمل بالتقدم باستقالتها.

وأكد أن "هذه القيادات التربوية قيد الرقابة النيابية وسوف تحاسب كما وزير التربية ليس بمنأى عن المحاسبة.

واختتم المطيري مبديا استغرابه من تهديد المعلمين من فئة غير محددي الجنسية بالفصل نتيجة عدم حملهم بطاقات أمنية صالحة.

شدد علي ضرورة تلمس مصالح الناس ومراعاة أعمالهم في ظل التحديات الراهنة

الفضالة: تحديات كبيرة تواجه الحكومة الجديدة وملفات عديدة بحاجة إلى إصلاح

طالب النائب يوسف الفضالة الحكومة الجديدة بتلمس مصالح الناس، ومواجهة التحديات الراهنة، مؤكدا أن «ترف الوقت أصبح غير متاح».

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن «هناك أسماء من الوزراء نستبشر بها كل خير لكن هناك تحديات واضحة وصريحة منها تحديات سياسية وتحديات اقتصادية واجتماعية وقضايا عديدة بحاجة إلي إصلاح.

وشدد الفضالة علي ضرورة تلمس مصالح الناس ومراعاة اعمالهم خصوصا أن هناك حديثا عن حظر جزئي مطالبا الوزراء بإيجاد آلية لحل هذه الإشكالية وعدم تعطيل مصالح الناس وأيضا تطبيق الآليات القابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وعدم نسيان الوضع الاقتصادي، مبديا استغرابه من إعلان الحكومة عن عدم وجود سيولة للرواتب، في ظل تقارير تصف الوضع المالي للدولة بالمتين.

وبين أن لجنة الميزانيات أكدت بدورها ضرورة محاسبة الجهات التي لم تورد أرباحها المحتجزة إلى خزانة الدولة. وشدد على ضرورة تحرك مجلس الوزراء لمحاسبة أي جهة ترفض التحويل وعدم تحميل هذه المشكلات على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الإعلام في مجلس الأمة ينعى الزميل علي الحايك

علي الحايك

ينعى قطاع الإعلام في الأمانة العامة لمجلس الأمة المخرج الصحفي الزميل علي الحايك من لبنان الشقيق والذي وافته المنية مساء أمس الأول الأربعاء بذبحة صدرية.

وعمل الحايك مخرجا صحفيا في جريدة الدستور التابعة لمجلس الأمة منذ تأسيسها عام ١٩٩٧م، وقدم خلال ٢٥ عاما العطاء الجزيل، وساهم في الارتقاء بمسيرة الصحيفة وتطويرها فنيا.

ويتقدم قطاع الإعلام بخالص التعازي والمواساة لذوي الفقيد الذي حظي باحترام جميع زملائه، سائلين المولى القدير أن يتغمده بواسع رحمته.